الأمم المتحدة

A/60/PV.33

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٣٣**

الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/60/344/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، ووفقا للفقرة ٧ من الفرع أولا من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وهناك طلب من المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يلتمس فيه عقد دورته المستأنفة في نيويورك أثناء انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة، على أن يكون مفهوما بوضوح أنه سيتعين عقد الدورة المستأنفة في حدود قدرة استيعاب المرافق والخدمات المتاحة لكي لا يؤثر ذلك سلبا على أنشطة الجمعية العامة نفسها. ومفهوم أيضا أنه سيتم اتخاذ كل التدابير الممكنة لكفالة الاستفادة من خدمات المؤتمرات بقدر أكبر من الكفاءة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإذن للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بأن يعقد اجتماعه أثناء الجزء الرئيسي للدورة الستين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

البندان ٦٦ و ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/60/178)

مذكرة من الأمين العام (A/60/58)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-55354 (A)

(ب) أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/60/182)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/60/208)

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يشكر الأمين العام على تقريره الموحد الثالث (A/60/178) الذي استعرض التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولغرض التعليق على هذا التقرير، فإن إندونيسيا تود التعبير عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا نيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وكذلك للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

إن التقرير يتضمن ما يبعث على التفاؤل ويشجع المجتمع الدولي على رؤية أفريقيا قارة حافلة بالفرص. وعلى العكس من الصور السلبية التي تتناقلها الصحافة العالمية كل يوم، فإننا نجد في التقرير صورة متوازنة لقارة تعيد صناعة نفسها وتستخدم إطار الشراكة الجديدة من أجل تنميتها. وتؤيد إندونيسيا هذه العملية بشكل كامل، وترى أنها حققت حتى الآن تغييرات جديرة بالملاحظة.

وهذا لا يعني أن الطريق إلى الأمام سهلة. فهناك عوائق. وبدون دعم دولي قوي، ستجد البلدان الأفريقية صعوبة في تنفيذ الشراكة الجديدة، التي ستمنحها القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضا. وقد تمكنت البلدان الأفريقية حتى الآن من إرساء قاعدة قوية من خلال الإصلاحات السياسية والاجتماعية الأساسية لتسهيل عملية التنفيذ ولكي تتمكن الدول الأفريقية في آخر الأمر من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وكما هو الحال بالنسبة للوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، التي حددت دور المجتمع الدولي في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن تقرير الأمين العام واضح كذلك بالقدر نفسه إزاء الأشكال المختلفة للدعم الدولي الذي ينبغي تقديمه. وتتفق إندونيسيا مع الرأي بأن على المانحين أن يفوا بالتزاماتهم في دعم التجارة الحرة والمنصفة، مع إمكانية وصول موثوق به بشكل أقوى إلى الأسواق المتقدمة، وكذلك إلى العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بأسعار مقبولة، وأن تكون هذه العقاقير متوفرة بصورة أسهل لكي تتمكن البلدان الأفريقية من احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يعرقل إلى حد كبير عملية التنمية في القارة.

ويجب أن يزيد المانحون المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يوفروا لأفريقيا المزيد من تخفيف الدين. ولذلك، فإننا نؤيد الموقف الذي اتخذته المجموعة الأفريقية، وأعربت عنه ناميبيا، والذي رحب بقرار مجموعة الثمانية بالإلغاء التام لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي لاقى استحسان كل من صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ولكن هذا التدبير للتخفيف من الدين ينبغي أن يشمل بلدانا أخرى من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك البلدان غير الأفريقية المتوسطة الدخل.

وأمام هذه الاحتياجات الملحة، فإن الدعم مهما عظم قد لا يكون كافيا لتمكين أفريقيا من إزالة العوائق في طريق تنميتها. وفي هذا السياق، ما زالت إندونيسيا على أساس التاريخ الطويل لتعاونها مع البلدان الأفريقية الذي يعود إلى مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥، منخرطة في عدد من المبادرات التي ستساعد على الإسراع في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن أهم هذه المبادرات ربما تكون الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية التي شرع فيها أثناء مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي المنعقد في جاكارتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد احتفل مؤتمر القمة ذاك باليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي لعام ١٩٥٥، الذي شكل نقطة تحول في التاريخ السياسي للقارتين. إن مؤتمر عام ١٩٥٥ الذي انطلق من منبر العدالة قد دعم تصميم الكفاح ضد الاستعمار.

لقد كان عدو الأمس لتنمية آسيا وأفريقيا في ذلك الوقت هو الاستعمار، وأما عدو اليوم فهو الفقر. وقد صممت الشراكة الاستراتيجية ليس لدعم التضامن السياسي فحسب، بل أيضا لتعزيز العلاقات الاجتماعية – الثقافية ولتحسين التعاون الاقتصادي. وبالتالي، فإن الشاغل الأساسي هو الحاجة إلى الحد من الفقر. وبالبناء على المبادرات القائمة، فإن الشراكة ستسمح لآسيا وأفريقيا بتجميع موارد وخبرات كل منهما من أجل التنمية المتمحورة حول الإنسان.

ويجري الآن تطوير شبكة جامعات آسيوية – أفريقية واضعة نصب أعينها التنمية البشرية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تم إجراء دراسة جدوى تمهيدية لتحديد الموارد المتاحة للشبكة من أجل تلبية الاحتياجات المحددة التي ينبغي التعامل معها مباشرة. إن إندونيسيا عضو في الفريق الأساسي العامل بشأن الشبكة إلى جانب الجزائر، وجنوب أفريقيا و اليابان. والشبكة، التي تجسد روح التعاون الشامل بين بلدان الجنوب، قد وضعت على رأس أولويات عملها المباشر الزراعة، والأمن الغذائي، ودعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، والصحة، والهياكل الأساسية، ولا سيما الطاقة، والمياه، والاتصالات والنقل.

وستركز الشراكة الاستراتيجية أيضا على التجارة، وبرامج تسهيل الاستثمار، التي ستسمح بتدفقات متسقة ومربحة للسلع والخدمات بين المنطقتين. وكوسيلة لتوسيع ذلك التفاعل بشكل مستمر، سيكون هناك تبادل اعتيادي في المعلومات لتشجيع دعم التجارة وفرص الأعمال التجارية بين المنطقتين.

ومن المتوقع أن يؤدي القطاع الخاص في كلتا المنطقتين دورا أساسيا في بناء النشاط الاقتصادي الآسيوي – الأفريقي. ولتسهيل ذلك التعاون، كان من بين الأنشطة الرئيسية الأخرى لمؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات عقد مؤتمر قمة الأعمال التجارية الآسيوية – الأفريقية الذي ركز على استكشاف فرص الأعمال التجارية، ودعم التجارة والاستثمار، ووسائل حشد الموارد اللازمة لهذه المبادرة. وسيتيح ذلك الربط إمكانية إنشاء مشاريع مشتركة وعمليات دمج وتعاون في مجال أسواق رأس المال. كما اتخذت خطوات لمعالجة مسائل الطاقة، بالتعاون مع القطاع الخاص. وحثّت الندوة الآسيوية – الأفريقية حول الطاقة المتجددة على صياغة خطة عمل للمنطقتين تغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية).

وستعزز الشراكة أيضا اتصالات أكبر فيما بين الشعوب. وقد استضافت إندونيسيا، قبل انعقاد مؤتمر القمة الآسيوي — الأفريقي لسنة ٢٠٠٥، حلقة العمل الآسيوية — الأفريقية حول دور المرأة والشباب، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في جاكرتا. وأيّدت حلقة العمل ضرورة تعزيز وتحسين وضع النساء والشباب ودورهم وظروفهم في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها جزءا متكاملا من تحقيق الرفاهية والازدهار في القارتين.

ومن خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تمكنت البلدان الآسيوية – بما فيها إندونيسيا – من تتشاطر المعلومات حول أفضل الممارسات المتبعة من أجل تحقيق التنمية مع البلدان الأفريقية، وساهمت في مجموعة المهارات والخبرات التي يمكن تطبيقها على أنشطة حل المشاكل التي تؤثر في تنمية أفريقيا. وفيما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ درّبت إندونيسيا أفارقة من عدد من البلدان في ميادين مختلفة من قبيل تنظيم الأسرة والصحة والتنمية الريفية والزراعة والحراجة وتمويل المشاريع الصغرى. وفي إطار مركز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، التابع لحركة عدم الانحياز في إندونيسيا، يخطط بلدي لتوفير مزيد من التدريب حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمويل المشاريع الصغرى وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعكس المبادرات المختلفة التي ذكرتها مواصلة التضامن مع إخواننا الأفارقة وتقديم الدعم لهم، الذين ينفذون حاليا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويتابعون الأهداف الإنمائية للألفية مع توقّع النجاح في المستقبل. وكما يرد في ميثاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يجب أن يبني الأفارقة نهضتهم المستدامة بأنفسهم. ويمكن أن يساعد الدعم الخارجي على نجاح عملية التمكين والاعتماد على الذات وستواصل إندونيسيا الاضطلاع بدورها في هذا المجال.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): طلب إليّ رئيس وفدنا أن أتلو عليكم البيان التالي. أود أن أثني على الأمين العام، السيد كوفي عنان، على التقرير الممتاز الذي قدّمه، للسنة الثالثة على التوالي، عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقديم الدعم الدولي لها (A/60/178). مرة أخرى، لفت هذا التقرير الشامل انتباهنا ليس إلى التحديات والقيود التي ينبغي أن نتناولها ونتغلب عليها فحسب، بل أيضا إلى التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به السيد مارتين أندجابا، الممثل الدائم لناميبيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، والسيد ستافورد نيل، الممثل الدائم لجامايكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأسوة الوفود الأخرى، أود أن أضيف بضعة تعليقات فحسب.

قبل أربع سنوات، اعتمد الزعماء الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف تحقيق النمو الواسع والمنصف الذي من شأنه أن يساعد أفريقيا على الحد من الفقر واندماجها بصورة أفضل في الاقتصاد الدولي. وحين نقيّم الوضع الآن، من المغري إلى حد بعيد أن نقول إنه لم يُحرز تقدم يستحق الذكر على مدار العام الماضي – ولا سيما بالنظر إلى أن إحراز أي تقدم يتضاءل حيال حجم هذه التحديات من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتجنيد المرتزقة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبطالة الشباب، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). أولا، يسرنا مع ذلك ما تبذله البلدان الأفريقية من جهود لتعزيز السلام والأمن، ولوضع برامج ومشاريع ذات أولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات من قبيل النقل والطاقة والمياه والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتصنيع، من بين مجالات أخرى. ونحن متأكدون أن تلك الجهود ستحقق النتائج المرجوة إذا ما حظيت بالدعم اللازم.

وهذه فرصة أيضا لأن نشير مع الارتياح إلى تعبئة الرأي العام الدولي لصالح أفريقيا خلال السنة الماضية، وإلى الدعم الذي تعهدت بتقديمه للقارة البلدان المانحة والجهات الشريكة في التنمية. ومما يسترعي انتباهنا بشكل كبير إعلان

كندا والاتحاد الأوروبي هنا عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وكل ما يقدمانه في ذلك الصدد. إن قرار مجموعة الثمانية الصادر في غلينيغلز بإلغاء ديون ١٨ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل، ١٤ منها في أفريقيا، والالتزامات التي اتخذها مؤخرا عدد من البلدان المتقدمة النمو في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد مؤخرا بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها كلها علامات مشجعة لصالح أفريقيا ولتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونأمل أن يوسع نطاق بعض تلك التدابير، مثل إلغاء الديون، ليشمل مجموعات أخرى من البلدان التي المستبعدة حتى الآن، بالرغم من أنها مؤهلة لذلك بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ومن أجل البدء في التنفيذ العاجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحصولها على قدر كبير من الدعم، أود أيضا أن أؤكد على تأييدنا للنقاط الرئيسية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره. وعلى المستوى الإقليمي، توجد، بين أمور أخرى، حاجة إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمدّها بالمهارات التقنية المناسبة والموارد المالية الوافية بالغرض. ويجب أن نضمن التماسك الأكبر والتنسيق الأفضل بين خطط التنمية الوطنية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال جملة أمور منها آلية استعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي أنشئت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشارك فيها الكونغو بالفعل. كما ينبغي أن نشجع المشاركة الأكبر للقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى المستوى الدولي، يجب أن نحث شركاء أفريقيا في التنمية على أن يسارعوا بتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويجب أن نعزز التعاون بين بلدان الجنوب ونسرع به، ذلك التعاون الذي تم التأكيد بالفعل على أهميته في مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي المعقود في جاكرتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وفي مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، المعقود في الدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي الاجتماع المقبل لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من الضروري اتخاذ قرارات خاصة بالتجارة تهم أفريقيا بشكل خاص، وهي الإلغاء التدريجي للإعانات التي تقدمها البلدان الغنية لمنتجيها الزراعيين ومنح حرية وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الدولية. وأخيرا، يجب تحسين نوعية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال إجراء مشاورات دورية متعمقة مع الاتحاد الأفريقي.

وفي ختام استعراضي، أود أن أؤكد من جديد دعمنا للتقرير الثالث للأمين العام. وتشكّل النقاط الرئيسية الواردة في ذلك التقرير برنامجا حقيقيا للتنفيذ السريع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولمنحها المزيد من الدعم الذي يتسم بالكفاءة.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشكر الأمين العام على تقاريره الحافلة بالمعلومات حول بنود جدول الأعمال التي نناقشها اليوم. ونرى أن تلك التقارير مفيدة جدا في مناقشاتنا.

ويود وفد بلادي أن يُعلن تأييده للبيانات التي أدلى بها كل من ممثل ناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية، وليسوتو باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في قمة لوساكا المعقودة سنة ٢٠٠١، اعتمد رؤساء دول وحكومات أعضاء الاتحاد الأفريقي برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكان الهدف الرئيسي من

هذا البرنامج النهوض بقدرة البلدان الأفريقية على الحد من ارتفاع معدل الفقر في القارة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وبينما نسلِّم بأن الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي حتى الآن ساعدنا في عملية تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة، فمن الصحيح أيضا أن ذلك الدعم ثابت أنه غير كاف وأن هناك حاجة إلى زيادته. ورغم أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة وضعتها البلدان الأفريقية بنفسها ولصالحها، فثمة حاجة عاجلة إلى المزيد من دعم المجتمع الدولي.

واعتمد الاتحاد الأفريقي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تنص ولايتها على ضمان أن تكون سياسات وممارسات البلدان المشاركة متسقة مع القيم السياسية والاقتصادية المشتركة المتفق عليها، ومدونات السلوك والمعايير الواردة في إعلان الاتحاد الأفريقي المتعلق بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات. وتحقيقا لهذا الغرض، ألزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نفسها باعتماد القوانين والسياسات والمعايير ذات الصلة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة.

وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تركِّز زامبيا على توفير الهياكل الأساسية على الصعيد الوطني، عن طريق تحسين مستوى الموجود منها وتشييد هياكل جديدة في قطاعات الزراعة والسياحة والتعدين والتعليم والصحة والموارد البشرية.

وفيما يتعلق بالملاريا، تؤيد زامبيا تمام التأييد استنتاجات وتوصيات منظمة الصحة العالمية، الواردة في الوثيقة A/60/208، التي جاء فيها، ضمن جملة أمور، أن البلدان التي تتوطن فيها الملاريا ينبغي أن تقيم المتطلبات من الموارد البشرية المتكاملة وتلبيتها على جميع المستويات. وذلك من شأنه أن يتوافق مع أهداف إعلان أبوجا ٢٠٠٠ بشأن دحر الملاريا في أفريقيا، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

وأطلقت حكومة بلادي، إلى جانب الشركاء المتعاونين، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا، التي تستهدف تسريع وتوثيق أثر التقدم في الوفاء بهدف زامبيا المتمثل في مكافحة الملاريا. وفي هذا الصدد، اعتمدت حكومتي سياسة جديدة لعلاج الملاريا، بغية التغلُّب على مشكلة مقاومة العقاقير. وفضلا عن ذلك، تمسكنا بالتزامنا بإصلاح القطاع الصحي رغم التحديات العديدة التي يواجهها هذا القطاع، كما نواصل توفير الناموسيات المدعومة المعالجة بالمبيدات الحشرية، وكذلك العقاقير، للمجتمعات المحلية المعوزة.

ويرحب وفد بلادي بوثيقة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الختامية (القرار ١/٦٠) الصادرة عن القمة العالمية للأمم المتحدة، والتي تسلِّم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى تشكل أخطارا شديدة للعالم أجمع؛ كما تطرح تحديات خطيرة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنشأت حكومتي، بموجب مرسوم برلماني، المجلس الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي والسل، وذلك لتنسيق جميع الجهود التدخلية.

ختاما، يناشد وفد بلادي المجتمع الدولي ككل، ومنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص، بمواصلة توفير الدعم لزامبيا في كفاحها ضد الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يقدِّر وفد بلادي الفرصة المتاحة له للمشاركة في هذه المناقشة المشتركة، ولتشاطر آرائه حول المسائل المتعلقة بتعزيز التنمية والسلام الدائم في أفريقيا.

يقدم التقرير الموحَّد الثالث للأمين العام (A/59/178) تحليلا مفيدا للتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والقيود التي أعاقت التنفيذ في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على عمل الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والذي خلص إلى نتيجة واضحة كل الوضوح، وهي أن ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا يمكن أن تنجح دون زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي زيادة كبيرة'' (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

ومن دواعي سرورنا أنه قد لوحظ وجود زيادة لم يسبق لها نظير في الاهتمام الدولي بدعم أفريقيا. وبالتالي، نود أن نتوجه بإشادة إلى السيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص السابق لأفريقيا، على تفانيه في صوغ الشراكة العالمية من أجل تنمية أفريقيا. وبالمثل، نطري على جهود البلدان الأفريقية ذاتها، والتقدم المحرز في مجالات الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتحول الإيجابي في كل مجالات الأولوية تقريبا، المتفق عليها في إطار الشراكة الجديدة، يمثل أيضا بادرة مشجعة. إلا أن هناك إنجاز آخر، وربما كان الأهم، وهو الزيادة في عنصر التكافل الإقليمي، وإنشاء جماعات اقتصادية إقليمية، وفي النهاية توطيد نهج كلي للتنمية يقوم على أساس الملكية الوطنية. ونعتقد أن تلك البوادر الإيجابية ستكون بمثابة دفعة قوية لمواصلة تعزيز الدعم الدولي الهادف إلى التغلب على تحديات التنمية.

وتقرير الأمين العام يعلن بوضوح أن عدم وجود هياكل أساسية ما زال يشكِّل تحديا خطيرا، وتترتب عليه طائفة عريضة من الآثار. وبالتالي، نعتقد أن زيادة الاستثمارات في مجال بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية ستحقق منافع طويلة الأجل.

وفضلا عن ذلك، فإن الترتيبات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية، التي يساندها دعم دولي، يمكن أن تنهض بتطوير ممرات للطاقة، ونظام كفؤ للنقل العابر، وزيادة دوران التجارة الإقليمية. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تنطوي تلك الترتيبات على إمكانية بناء شبكة إقليمية للاكتفاء الذاتي الاقتصادي. ونحن مقتنعون، في الوقت ذاته، بأن تقديم الدعم للقطاع الاجتماعي – وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم – ينبغي أن يكون مكونا أساسيا للإطار الدولي الشامل لتقديم المساعدة لجدول الأعمال الاقتصادي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونعتقد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالذات فيما يتعلق بتدريب الفنيين الصحيين وبرامج تبادل المعارف – ينطوي على إمكانية التصدي للتحديات القائمة في مجال إيصال الخدمات الصحية وإدارتها.

وفيما يتعلق بالاستجابة الدولية، نشجِّع ونؤيد إعطاء الأولوية لاحتياجات أفريقيا، في جدول الأعمال الإنمائي الدولي، وإعادة التأكيد على التزاماتنا في نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وعلاوة على ذلك، نرحب بالمبادرات المطروحة مؤخرا في مجالي المعونة وتخفيف عبء الدين. كما نعتبر الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية فرصة حاسمة لجعل النظام التجاري أكثر مؤاتاة وأكثر توجها نحو التنمية، وخاصة بما يخدم مصلحة أقل البلدان نموا.

لقد درسنا باهتمام شديد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/60/182، والذي يقدم نظرة عامة مفيدة لاتجاهات الصراع في أفريقيا، فضلا عن تحليل لفعالية التعاون الدولي في ميادين منع نشوب الصراع وحله، وعمليات حفظ السلام، والإعمار، والإنعاش.

ورغم أنه لم يعد في القارة سوى قلة من البلدان في حالة صراع مسلح وحرب أهلية، فلا ينبغي لنا، بداهة، أن

نشعر بالرضا عن الذات ونقنع بما أنجزناه حتى الآن. فلا تزال التهديدات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والنزاعات الداخلية من الجهة الأخرى، تعرِّض للخطر الحوارات الرامية إلى توطيد السلام. ونحن مقتنعون بضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي لتلك التهديدات بطريقة سريعة ومتماسكة وشاملة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في هذا الصدد.

وهنا، ينبغي أن نشير إلى تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال بناء السلام وحفظ السلام. ونؤيد توصية الأمين العام بأنه ''من الحيوي للمجتمع الدولي توفير الدعم المالي اللازم لتطوير قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية'' (A/60/182، الفقرة ٨١).

وفي ما يتصل ببناء السلام وإعادة الإعمار، نعتقد بأن نزع السلاح وإعادة دمج اللاجئين والتنمية الطويلة الأجل بعد فترة الصراع ينبغي أن تكون أهم العناصر المكوِّنة الأساسية للأنشطة التالية للصراع. ولذلك، ما فتئنا نؤيد إنشاء لجنة بناء السلام، ونحن نتطلع إلى تنفيذ ذلك عاجلا.

ولما كانت أذربيجان بلدا منكوبا بالصراع، ذا اقتصاد يجتاز مرحلة انتقالية، فإنها لا تمتلك سوى موارد محدودة تخصصها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. غير أننا على استعداد لتقديم قدراتنا المؤسسية والبشرية لما فيه مصلحة هذه الشراكة. وأذربيجان، بصفتها بلدا منتجا ومصدرا للنفط، تمتلك مزية نسبية بارزة في تعليم مهندسي النفط والعاملين والباحثين في مجال النفط. وطوال سنوات، تلقى كثير من النساء والرجال من البلدان الأفريقية الصديقة تعليمهم العالي في أكاديمية النفط في أذربيجان، فضلا عن مؤسسات تعليم أخرى. ونقول بفخر أن كثيرين منهم يشغلون اليوم مناصب هامة في حكومات بلدانهم وفي القطاع الخاص في كل أنحاء أفريقيا، ويسهمون في تنمية أوطانهم. وأذربيجان مستعدة لتقديم المساعدة في تعليم وتدريب فنيين أفارقة من الشباب. ونؤمن بأن استمرار هذه الشراكة سيكون إسهاما إيجابيا في بناء القدرات البشرية الأفريقية وضمان إدارة مطردة ورشيدة للموارد الطبيعية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): للسنة الثالثة على التوالي، تنظر هذه الجمعية، في آن معا، في التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والدعم الدولي المقدم إلى هذه الشراكة، وفي توصيات الأمين العام. إننا نرحب بهذه الممارسة؛ فهي تنسجم مع الرأي المعتمد منذ مدة، الذي أقرّ به مؤخرا اجتماع قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أيضا، القائل إن التنمية والسلم والأمن أمور مترابطة، يعزز بعضها بعضا. ولا يمكن تحقيق سلم دائم إلا باستراتيجية شاملة.

ويطيب لنا أن نلاحظ أن تقريرَيْ الأمين العام التكميليين في إطار بند جدول الأعمال هذا، يقدمان صورة شاملة عن التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة والسلم والأمن في أفريقيا، على مدى العام الماضي.

إن القارة الأفريقية لا تزال مبتلاة بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية وتردّي البيئة فضلا عن الصراع الداخلي. ولاحظ الأمين العام أنه مع اضطرار اهتمام المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه المخاطر الهامة، ثمة قلق من أن تقصر الموارد المالية والبشرية اللازمة لحلّ المشاكل المتشابكة، المتعددة الأبعاد، تقصيرا بعيدا عما تدعو إليه الحاجة.

ومن المشجِّع أن يكون اجتماع قمة الأمم المتحدة في الشهر المنصرم قد قرر تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة، بتعبئة موارد داخلية وخارجية لدعم أفريقيا. وأكد اجتماع قمة ٢٠٠٥ أيضا من جديد أن التنمية هدف محوري بذاتها.

وتؤمن باكستان إيمانا راسخا بأن التنمية هي أفضل وسيلة لاتقاء الصراع في المقام الأول، لا مجرد الحيلولة دون انتكاس الصراع.

ونثني على القيادات الأفريقية لرؤياها التي أطلقت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة أفريقية القيادة وأفريقية الملكية وأفريقية التوجُّه، توفر إطارا شاملا ومتكاملا لنمو أفريقيا وتنميتها بصورة مستدامة.

ويسترعي تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي (A/60/178) الاهتمام بحق إلى التحديات والعوائق القائمة في سبيل تنفيذ هذه المبادرة. ونحن نؤيِّد توصيات الأمين العام، الداعية إلى ما يلي: أولا، بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية التي أُسندت إليها مهمة تنفيذ الشراكة الجديدة؛ وثانيا، تأمين انسجام وتنسيق أكبر بين خطط التنمية الوطنية وأولويات مبادرة الشراكة الجديدة؛ وثالثا، تحقيق مشاركة أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ورابعا، وفاء المجتمع الدولي بالالتزامات المقطوعة وتقديم الدعم المتعهد به؛ وخامسا، إثبات البلدان الأفريقية لالتزامها بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، بإدارة اقتصادية سليمة وتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة.

ونُرحِّب بمبادرة البنك الدولي إلى إعداد خطة عمل أفريقيا.

إن تقرير الأمين العام المرحلي، المتصل بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/60/182) يسلِّط الضوء بصورة خاصة على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لعمليات إعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، وهو أمر له أهمية كبيرة لأفريقيا. وقد أكد القرار ٥٩/٢٥٥، الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية، ضرورة استمرار التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن لاعتماد نهج متسق.

وفي سياق السلم والأمن، كان من المنجزات الرئيسية لاجتماع قمة أيلول/سبتمبر قرار إنشاء لجنة بناء السلام، وهو بالغ الأهمية لأفريقيا. وتنتظر أفريقيا أيضا أن تجني فائدة كبرى من قرارات مؤتمر القمة الخاصة بتسوية المنازعات بطرق سلمية واتقاء الصراع، وحفظ السلام، وحكم القانون، والنازحين داخل بلدهم وحماية اللاجئين ومساعدتهم، والحماية من الإبادة الجماعية، والاتساق في نطاق المنظومة ككل – ولا سيما من أجل المساعدات الإنسانية – والتعاون مع المنظمات الإقليمية.

والتحدي القائم أمامنا هو تنفيذ جميع القرارات والالتزامات المذكورة. ويقتضي هذا الدعم المتواصل والمستدام من المجتمع الدولي. ونرحِّب، في هذا السياق، بالتزام الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية بتقديمهما دعما إلى أفريقيا طويل الأجل.

أما باكستان، فما فتئت من جانبها تساند باطراد مطامح أفريقيا السياسية والاقتصادية، وتدعم بقوة التنفيذ الفعلي، السريع لأهداف الشراكة الجديدة.

وفي ميدان السلم والأمن، تفخر باكستان بإسهامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وما انفك موظفونا العسكريون والمدنيون يشكلون عنصرا من عناصر عمليات الأمم المتحدة في بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وناميبيا وسيراليون والصومال والصحراء الغربية.

وفي سياق التعاون بين بلدان الجنوب، قدمت، باكستان المساعدة إلى بلدان أفريقية في مجالات شتى. وفي إطار برنامج الحكومة الخاص لتقديم المساعدة الفنية إلى أفريقيا، تلقى مئات الفنيين الشباب من أفريقيا تدريبا في

باكستان، في مجالات متنوعة، تشمل الأعمال المصرفية والإدارة العامة، والدبلوماسية والطيران المدني. وتقدم باكستان أيضا التدريب العسكري لضباط عدد من البلدان الأفريقية. ونقوم حاليا بعملية زيادة توسيع نطاق وحجم برامج مساعداتنا وتعاوننا الخاص بأفريقيا.

وأود أن أختتم بقولي إن ما تواجهه أفريقيا من تحديات ضخمُ، بيد أن الفرص والوسائل والموارد المتاحة للتصدي لهذه التحديات ضخمة أيضا. وتمثل الشراكة الجديدة إطارا واقعيا للعمل. وأخذ الاتحاد الأفريقي يبرز كعامل دينامي فاعل، يعزز خصوصية أفريقيا في التصدي لمشاكل أفريقيا. وتقوم المنظمات دون الإقليمية في القارة الأفريقية أيضا بدورها الهام. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الآليات الإقليمية ودون الإقليمية من تخصيص مزيد من الاهتمام والموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، مع التحكم بالصراعات والأزمات .

وهناك التزامات دولية هامة، بعيدة الأثر، لمساعدة أفريقيا. ومع إرادة سياسية تتناسب وهذه الالتزامات لدى المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان العالم المتقدمة النمو، لتنفيذ هذه الالتزامات، يمكن لأفريقيا أن تأمل في تحقيق كامل إمكاناتها السياسية والاقتصادية، بما يسهم في السلم والأمن الدوليين.

السيد رحيِّم (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، إنه ليسعدني أن أراكم تترأسون مناقشة هذه البنود التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للقارة الأفريقية التي ينتمي إليها بلدي، وأود أن أُشيد بكلمتكم الاستهلالية الهامة التي ستؤدي دورا في هذه المناقشات.

كما أود تأكيد تأييد وفد بلدي على كل ما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا باسم المجموعة الأفريقية وكذلك جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد أدرك القادة الأفارقة ومنذ وقت طويل أن تحقيق السلام والاستقرار في بلدانهم شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية. وهذه حقيقة أكدها الأمين العام للأمم المتحدة أكثر من مرة في التقارير المعروضة على الجمعية العامة. انطلاقا من ذلك، عزز الاتحاد الأفريقي كل جهوده لحفظ الأمن والسلام في قارتنا العزيزة من خلال إنشاء مجلس السلام والأمن الذي أسندت إليه مهمة تحديد الأخطار التي تهدد السلام والقيام بدور التنفيذ في حفظ السلام.كما عزز الاتحاد الأفريقي قدرته على التدخل والوساطة بإنشاء مرفق السلام في أفريقيا ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية والنظام القاري للإنذار المبكر.

وإذ نقر بالمساهمة الفعالة التي تقدمها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات وبناء السلام في أفريقيا، فإننا نأمل أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم المالي اللازم لتطوير قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، حتى يتمكن من إنهاء كل الصراعات في القارة بعد أن تقلص عددها بشكل كبير.

لقد أكد قادة أفريقيا تصميمهم والتزامهم التام بضمان نجاح تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من خلال اتخاذ التدابير الفعالة لتنفيذها باعتبارها مبادرة تهدف إلى تحقيق طموحات قارتنا في التنمية الشاملة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتدرك أفريقيا بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه الشراكة تقع على عاتق بلدانها. إلا أن استمرار ضعف اقتصاد أفريقيا بسبب نهب ثرواتها والحرمان الذي تعرضت له شعوبها خلال فترة الاستعمار الطويل لا يترك لها خيارا سوى اللجوء إلى طلب الدعم المالي من المنظومة الدولية والمؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو، حتى تتمكن من تحقيق ما تصبو إليه من خلال تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ولقد أوضح تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/60/178) أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لا يمكن أن تنجح بدون زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي زيادة كبيرة. ويؤكد التقرير كذلك على أن هناك حاجة عاجلة إلى ترجمة الالتزامات التي قدمها شركاء أفريقيا إلى نتائج ملموسة.

أود التأكيد هنا، وبدون الدخول في الأرقام والتفاصيل، على مساهمة الجماهيرية في المجالات التنموية المختلفة في الدول الأفريقية الشقيقة، وتقديم المساعدات في مكافحة الأمراض والأوبئة، والعمل على تجاوز الكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف وهجمات للجراد وغيرها. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى التعاون بين بلدان الجنوب في المجال الطبي بالاشتراك مع نيجيريا الشقيقة وكوبا الصديقة بإنشاء العديد من المراكز الطبية في عدد من الدول الأفريقية لتقديم العلاج والدواء.

نظرا لزيادة أسعار النفط وما تسببه من أعباء ثقيلة على عاتق الدول الأفريقية، خاصة الدول التي تمر بأوضاع اقتصادية صعبة، فقد دعا الأخ قائد ثورة الفاتح العظيم مؤخرا إلى عقد اجتماع للدول الأفريقية المنتجة للنفط للبحث عن مخرج لزيادة النفط هذه وتأثيراتها على الدول الأفريقية الصديقة والشقيقة.

أمام هذه الإحصائيات المخيفة لما تعانيه أفريقيا من أمراض خطيرة، نذكر منها الملاريا والإيدز والسل وما تسببه من خسائر بشرية ومادية وما تشكله من أعباء ثقيلة تنهك ميزانيات وخطط أفريقيا التنموية، فإن الانعكاسات المستقبلية لهذه الأوضاع سوف لن تقتصر على الأمن والاستقرار في أفريقيا فحسب، ولكنها ستشمل العام أجمع. وبهذه المناسبة، أود أن أذكّر بزيارة قام بها أحد الصحافيين إلى إحدى القرى الأفريقية. عندما زار هذه القرية الأفريقية و لم يجد فيها سوى كبار السن من رجال ونساء، ووجد الأطفال و لم يجد الشباب. كان يعتقد في البداية، أن الشباب قد ذهبوا إلى القرى المجاورة أو المدن بحثا عن العمل. ولكنه أصيب بالدهشة عندما أخبر أن جميع الشباب قد توفوا من جراء الإيدز وأن الباقين من رجال مسنين، ونساء وأطفال أصيب جزء منهم بمرض الإيدز. كانت هذه حكاية تؤكد الوضع الصعب الذي تمر به أفريقيا.

لقد سلمنا بأن الأمن والسلام والتنمية وحقوق الإنسان هي ركائز مترابطة تقوم عليها المنظومة الدولية وأنها تشكل الأسس اللازمة للأمن والرفاه الجماعيين. وعليه، فإنه من الصعب تمتع المجتمع الدولي بهذه الركائز الجوهرية المذكورة بدون تنمية أفريقيا. فلا مجال مطلقا للتنمية والاستقرار العالمي بدون تنمية أفريقيا.

إننا نثني على الجهود التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ونشير إلى أهمية إعداد الأطباء والموظفين الصحيين في الدول الأفريقية حتى يقوموا بدورهم الهام في هذا المجال.

كما نؤكد، على ضرورة وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتعهدات التي التزمت بها، فقد حان الوقت لتحويل الكلمات إلى أفعال.

السيد زدانوفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): وفيما نناقش مشاكل أفريقيا، يسرنا أن نلاحظ الطابع الإيجابي الذي تكتسيه الاتجاهات الأخيرة في تلك القارة. وهي تشمل الانخفاض الملحوظ لعدد الصراعات الكبرى، وإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظام الإدارة السياسية والاقتصادية والمؤسسية، والزيادة في معدل النمو الاقتصادي في القارة، بالرغم من أنه ليس كافيا بعد لضمان تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نعتبر أن تعزيز الاستقرار في القارة الأفريقية من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ويجب أن يصبح تحقيق ذلك من المكونات الحاسمة لإنشاء نظام عالمي برعاية الأمم المتحدة بغية التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه عالم اليوم.

وترحب بيلاروس، شأنها في ذلك شأن باقي المجتمع الدولي، بإنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وتجسد نيباد رغبة شعوب أفريقيا في تولي مسائل التنمية في القارة بأنفسها ووضع نهاية للجوع والفقر والمرض وعدم المساواة. ونحن مقتنعون بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر نشاطاً في دعم عملية تنفيذ هذا البرنامج، لا سيما تخصيص الموارد المالية اللازمة له.

قبل انعقاد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قيلت أشياء كثيرة – لا سيما من جانب شركائنا من البلدان الصناعية – عن أهمية الإدارة الجيدة لجميع مستويات التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

ونيباد مثال حي على الإدارة الجيدة على الصعيد الإقليمي. ونعتقد أن اجتماع قمة الأمم المتحدة، المعقود في الآونة الأخيرة، يجب أن يصبح نقطة بداية لتعجيل عملية تنفيذ البرنامج. ففي عهد العولمة، لن تستفيد من ذلك أفريقيا وحدها، بل سيستفيد العالم بأسره.

السيدة نونيز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به سفير جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. بيد أننا نود أن نعلق على ما يهم بلدنا على وجه الخصوص في إطار البند الذي نناقشه اليوم.

خلال القرن الثامن عشر، أُحضر الأفارقة من السنغال وسيراليون وبنن وخليج غينيا إلى فنزويلا المستعمرة، حيث أُخضعوا للعبودية على نفس النحو الذي أُخضعوا فيه في جميع مناطق البحر الكاريبي. وقد استخدموا كأيد عاملة في مزارع البن والكاكاو وقصب السكر، كما استخدمهم مالكو الأراضي الكريوليون والسلطات الاستعمارية، التي تحكم البلد، خدماً في المنازل.

ومع أنهم لم يشكلوا غالبية سكان فنزويلا، الذين يتكونون من مجموعات تتحدر من أصول إسبانية ومن شتى مجموعات السكان الأصليين، من بين آخرين، إلا أنهم كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من السكان وشكلوا مجموعة سكان رئيسية في المناطق الممتدة على طول نحو ٠٠٠ ٢ كيلومتر من ساحل فنزويلا الكاريبي. وهناك زرعت جذور الثقافة الأفريقية؛ وهم يشكلون اليوم جزءاً فخوراً من تراثنا الثقافي النابض بالحياة وهويتنا الوطنية.

وقد أدى الاختلاط العرقي على مدى ثلاثة قرون إلى وجود بصمة الأفارقة في جميع أنحاء بلدنا، تنم عنها وجوه شعبنا، في خليط لا يمكن فصله يجمع بين ما ورثوه عن أجدادهم الأفارقة والسكان الأصليين، بالإضافة إلى ما ورثوه من جينات وثقافة إسبانية.

وتحولت عملية نيل الاستقلال من الاستعمار الإسباني من كفاح فئة إلى كفاح أمة عن طريق الإجراء الذي أقدمت عليه في عام ١٨١٦ نخبة من المحررين المدنيين والعسكريين، الذين تربوا على أول عصيان ضد الاستعمار في منطقة البحر الكاريبي – ثورة هايتي عام ١٨٠٤.

وفيما بعد، انطلاقاً من الشعور بالامتنان لشعب وحكومة هايتي على تضامنهما، أصدر محررنا، سايمون بوليفار، مرسوماً في عام ١٨١٦ بمغادرة هايتي ونزل على شاطئ فنزويلا الشرقي وأعلن تحرير العبيد في فنزويلا — وكان لهذا الإجراء تأثير حاسم على تعزيز عملية تحرير بلداننا. فقد ترسخ ذلك التحرير فيما بعد وتطور في عام

١٨٥٤ أثناء حكم الجنرال البوليفاري هوزي غريغوريو موناغاس.

وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ظلت جمهورية فترويلا البوليفارية تنتهج سياسة خارجية استهلت أثناء الحرب العالمية الثانية، تتمثل في تقديم دعمها لتحقيق استقلال شعوب أفريقيا، بما في ذلك في بعض المناطق التي دارت فيها صراعات كبيرة أثناء عمليات الكفاح من أجل التحرر الوطني، كما هو الحال في ناميبيا. وحافظنا أيضاً على موقف – من منصة هذه الجمعية – يدعم القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ولا يزال إرث استعمار أفريقيا متفشياً اليوم كواقع لشعوب القارة، التي تتعرض لتدخل مباشر أو غير مباشر من الدول المستعمرة السابقة، التي قاومت التخلي عن ممارساتها في الماضي. ولذلك، يجب أن نجابه بحزم الانقسام والاستغلال والإقصاء والفقر والجوع، الناتجة عن هذه الآفة.

واليوم، نقدر القوة الديمغرافية والإمكانيات الهيدرولوجية والأراضي الزراعية والثروة المعدنية ووعي قادة أفريقيا العميق وانبعاث عزيمتهم مجدداً لتحقيق التكامل وتكريس أنفسهم لتعددية الأطراف وإثبات وجودهم في المجتمع الدولي بوصفهم هوية تقدمية إقليمية. ونحن نرحب بهذه الهوية بوصفها هوية لا غنى عنها لتحقيق توازن بين الدول، ولاستئصال الجوع والفقر الشامل واستبعاد الشعوب.

وقد اضطلعت جمهورية فترويلا البوليفارية بدور متنامٍ في علاقاتها مع أفريقيا، ونشاطر الأفارقة معاناتهم وإنجازاتهم وأحلامهم بوصفهم إخواناً لنا. وقد بنينا جسورا قوامها الصداقة والتضامن والهوية مع أفريقيا من خلال سياستنا الخارجية للدفاع عن السيادة وتعددية الأقطاب وتعددية الأطراف، وفضلا عن الوجود المؤسسي، كما نتشاطر معهم أيضاً كفاحاً لا يكل ضد الفقر على صعيد عالمي.

وفي مطلع عام ٢٠٠٥، كانت علاقاتنا مع القارة الأفريقية، كما نعتقد، ضعيفة وغير كافية. فقد كانت لنا علاقات ضعيفة جداً مع الجزائر وليبيا والمغرب ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال وكينيا وناميبيا وأنغولا وبنن والكاميرون وكوت ديفوار وغابون وغانا وغينيا الاستوائية وليسوتو ورواندا والجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وتترانيا وتونس وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي، حيث كانت توجد حفنة من السفارات وكان الممثلون لا يتواجدون في معظم الحالات إلا حسب الحاجة. ولم تكن توجد علاقات مع ٢٠ بلداً أفريقياً آخر، معظمها جنوب الصحراء الكبرى.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أنشأنا فرعاً جديداً في وزارة الخارجية، يرأسه وكيل وزارة لشؤون أفريقيا. وأثناء فترة وجوده القصيرة أقام علاقات دبلوماسية مع جمهورية السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وتشاد والصومال. وانضممنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقدمنا مساعدة إنسانية مقدارها ثلاثة ملايين دولار لبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر في سياق التعاون بين الجنوب والجنوب.

وأنشئت في الجمعية الوطنية لجنة فرعية معنية بآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقامت اللجنة الفرعية بثلاث زيارات، زارت في أولاها المغرب ومالي في آذار/مارس ٢٠٠٥، وزارت في الثانية السودان ومصر في حزيران/يونيه، وزارت في الثالثة السنغال وغامبيا وبنن ونيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر. وأعلن أن الجمهورية ستقيم علاقات مع جميع الدول الأفريقية بحلول العام القادم. وقدمت اللجنة الفرعية طلباً للانضمام إلى الاتحاد الأفريقي بصفة دولة مراقب.

أخيراً، سيقام في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ مع الشعب الأفريقي احتفال ثقافي فتزويلي. وقد أكدت بالفعل ١٨ دولة أفريقية أنها تعتزم الحضور.

أخيراً، ترحب جمهورية فتزويلا البوليفارية بالتدابير والمبادرات السياسية التي اعتمدتها البلدان والمنظمات الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لأمين عام الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لإنشائه الفريق الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأود أيضا أن أشكر فريق الأمين العام الاستشاري المعني بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تقريره المعنون ''من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا'' (A/60/85).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لناميبيا باسم المجموعة الأفريقية.

وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي(A/60/178) يسترعي انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الحاجة إلى مواصلة الاهتمام بأفريقيا فيما يتعلق بالمعتقدات الأساسية للشراكة الجديدة. ونرى أن الرسالتين المركزيتين الواردتين في التقرير انعكاس للمسؤولية والمساءلة المتبادلتين الكامنتين في الشراكة الجديدة. ذلك ما كان يدور في خاطر القادة الأفارقة حينما شرعوا في هذه الشراكة. وفي الواقع أن الشراكة الجديدة لا يمكن أن تنجح بدون زيادة كبيرة في التأييد من المجتمع الدولي. ولا يمكنها أن تنجح بدون التزام أفريقيا بتحسين الحكم الاقتصادي والسياسي.

والتركيز الرئيسي للإتحاد الأفريقي هو وضع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة في الصدارة والعمل عن كثب مع الجهات الشريكة لإحداث تغييرات حقيقية في تنمية القارة. وفي هذا الصدد فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي الصك الأكثر فعالية للنهوض بالخطة الاجتماعية-الاقتصادية لتحسين حالة سكان أفريقيا ولجعل تنمية أفريقيا مركز الأضواء الدولي.

دعوني أغتنم هذه الفرصة لأسلط الأضواء بإيجاز على الخطوات الرئيسية المتخذة بمقتضى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على المستوى الإقليمي وفقا لبرنامج عملها.

بمقتضى برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا أعدت المشاريع المقبولة لدى البنوك في أكثر من ٣٠ بلدا أفريقيا، وبذلت جهود كبيرة لوضع آلية تعقب لرصد الالتزامات التي تعهدت الحكومات الأفريقية بها بتخصيص ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة.

وفيما يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة فإن فريق الشخصيات البارزة، الذي يضع برنامجه، قد تم تحديده فعلا. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٥ وقع طوعا ٢٥ بلدا، بما في ذلك بلدي، للانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبدأت العملية بعدد من الاستعراضات.

وفي ميدان البنية الأساسية وبناء القدرة أقرت اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للشراكة الجديدة مشاريع تحظى بالأولوية. وستقوم مجموعات اقتصادية إقليمية بتنفيذ تلك المشاريع.

وتعكف إثيوبيا على تنفيذ مختلف السياسات والبرامج التي تتفق مع الشراكة الجديدة. وتبذل جهود في ميداني الحكم الاقتصادي والسياسي. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ أجرت إثيوبيا انتخاباتها المتعددة الأحزاب التي لم تجر أبدا سوى ثلاث مرات. وتبذل جهود أيضا لتحسين القطاع

العام، ابتغاء جعله أكثر شفافية ومساءلا وفعالا. ووضعت إثيوبيا استراتيجية لبناء القدرات في القطاع العام وبدأت بتنفيذها. واتخذت أيضا تدابير لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بأهداف الإنفاق – وفقا لاستراتيجية التنمية الطويلة الأجل لإثيوبيا والأهداف الإنمائية للألفية وبرنامجنا للتنمية المستدامة والحد من الفقر والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا — فإن الإنفاق الحكومي وجه على نحو تدريجي صوب الإنفاق على الحد من الفقر في ميادين التعليم والصحة والزراعة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفيما يتعلق بالمنظور الجنساني وتمكين المرأة اتخذت بضعة تدابير في السنوات الأخيرة لتعزيز تمكين المرأة. وفي هذا الصدد يقوم مكتب شؤون المرأة، التابع لمكتب رئيس الوزراء، بإعداد خطة عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين. وهي أيضا تتمشى مع إعلان بيجين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومؤخرا رفع مستوى مكتب شؤون المرأة إلى المستوى الوزاري.

ونشاطر الآراء التي أعرب عنها الفريق الاستشاري فيما يتعلق بتنامي توافق الآراء على ما ينبغي القيام به في أفريقيا والميادين ذات الأولوية المحددة للتنفيذ. وفي الحقيقة أنه بدون تحويل القطاعين الريفي والزراعي في أفريقيا وبدون الاستثمار في تنمية مواردها البشرية وبدون أيجاد مناخ ممكن للقطاع الخاص عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية المادية وبدون تحسين الحكم في أفريقيا وبدون التصدي التام للصراعات وإحلال السلام لا يمكننا أن نفكر في تحقيق النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا. ومن الطبيعي أن من الحيوي توفر قطاع فعال ومؤيد وقادر لتحقيق تلك الأهداف.

وفيما يتعلق بحل الصراعات والنهوض بالسلام على مستوى القارة فإننا نستمد التشجيع من النشاط الذي أعطاه الإتحاد الأفريقي الجديد للجهود الأفريقية المشتركة صوب السلام والاستقرار.

وفيما يتعلق بالروح التي تتوخاها الشراكة الجديدة فإن الجهات الشريكة لأفريقيا تقوم بزيادة التزامها بتأييد جهود أفريقيا. والقرارات التي اتخذتها مؤخرا مجموعة البلدان المصنعة الثمانية والاتحاد الأوروبي تأييدا لتنمية أفريقيا والموافقة التالية من جانب المجتمع الدولي في اجتماع القمة الذي عقد مؤخرا في أيلول/سبتمبر تؤكد الاعتراف المتنامي بالحاجة إلى اتخاذ إجراء دعما لأفريقيا. وتتراوح إعلانات التبرعات من جانب الجهات الشريكة بين مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، من مستواها الحالي إلى ٥٠ مليار دولار بحلول ٢٠١٠، والتخفيف من حدة الديون لتناول التحديات الملحة في ميادين الزراعة والصحة والتعليم والبنية الأساسية. وترحب إثيوبيا بهذه الجهود. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن، بما يتمشى مع عنوان تقرير الفريق، من التحرك من الكلام إلى العمل.

والملاريا هي إحدى أقسى المشاكل الصحية في إثيوبيا، إذ تتصدر قائمة الأمراض المعدية. والملاريا متوطنة في ثلاثة أرباع بر البلد، وثلثا السكان يتعرضون لخطر العدوى. ونتيجة عن ذلك، أولي الانتباه الكبير للسيطرة على الملاريا من بدء برنامج تنمية قطاع الصحة في البلد، ابتغاء الحد من العبء الإجمالي للاعتلال والوفاة من الأمراض.

والنظام السابق، نظام نهج عمودي، حيال نظام منع الملاريا والسيطرة عليها ألغي تدريجيا، والإدارة المسؤولة عنه أدمجت في نظام إيصال الخدمة الصحية الأساسية ابتغاء ضمان الاستدامة والوقاية الفعالة من الملاريا والسيطرة عليها بصورة عامة، والأوبئة على نحو خاص. والخطة الإستراتيجية الوطنية للسيطرة على الملاريا في إثيوبيا وضعت على أساس إطار الخطة الإستراتيجية العالمية لدحر الملاريا التي وضعتها منظمة

الصحة العالمية. تلك الخطة ترمي إلى الحد من عبء الملاريا بنسبة ٢٥ في المائة بنهاية هذه السنة، وبلوغ هدف أبوجا لدحر الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول سنة ٢٠١٠. واستخدام الناموسية المعالجة بمبيد حشري سيعزز بنسبة ٦٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٧. والتشخيص المبكر والمعالجة السريعة ورش المنازل بمبيدات الحشرات وتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ومشاركة المجتمعات الصغيرة السريعة في الوقاية من الملاريا والسيطرة عليها تدخلات تحظى حتى اليوم بالأولوية.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد لمكافحة الملاريا تحركت الجهات المانحة المتعددة الأطراف لإنشاء فريق لدعم السيطرة على الملاريا. ويساعد هذا الفريق في تحديد الفجوات في برنامج الوقاية من الملاريا والسيطرة عليها وفي ردم تلك الفجوات. وأحرز أيضا التقدم الكبير في طلب الأموال من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا خلال فترة التنفيذ. وفضلا عن ذلك، تمت تقديرات الكلفة للمجموعة الكاملة من التدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بعكس مسار الملاريا في إثيوبيا.

هذه المنجزات وغيرها لم تحقق بدون تحديات. والتغلب على النقص في الأفراد ودورانهم، ومشاركة المجتمعات الصغيرة غير الوافية بالغرض، وقلة سرعة استخدام الأموال التي حصل عليها فعلا عن طريق الالتماس اتضح أنها سبب كفاح شاق. وثمة تحديات أخرى في الوقاية من الملاريا والسيطرة عليها، تتضمن تغيرات المناخ غير السوية التي تؤدي إلى ظروف وبائية؛ والزيادة في مشاريع التنمية المائية؛ وازدياد التحركات السكانية؛ ونشوء وانتشار التشنجات التي تقاوم المخدرات؛ والعجز عن تحمل الإنفاق على المركبات العلاجية الجديدة المكونة أساسا من مادة أرتيميسينين؛ والإمدادات غير الكافية للناموسيات التي تدوم وقتا طويلا والتي تعالج بمبيدات الحشرات.

وختاما، أود أن أؤكد على أن الملاريا ستظل أحد مجالات التدخل ذات الأولوية بالنسبة للقطاع الصحي في إثيوبيا. ومن ثم، فإنني أدعو المجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين إلى تعزيز دعمهم بغرض تحقيق الأهداف المتوخاة الواردة في إعلان أبوجا.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على التقارير قيد النقاش اليوم، وأن أُعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بأن جهود تحقيق التنمية لبلدان الجنوب لا يمكن اعتبارها تامة ما لم يتم إعطاء الأولوية لشواغل القارة الأفريقية. ومن هذا المنطلق، فقد أعرب وفدنا مرارا عن تأييده الكامل لمعالجة الأوضاع الخاصة لأفريقيا بما في ذلك تأييدنا الكامل لجهود تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ أن اعتمدها الزعماء الأفارقة قبل أربع سنوات.

وترحب سوريا بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتتطلع إلى ما يمكن أن تحققه الآليات التي أنشئت في إطارها والتي نأمل أن تسجل نجاحات وإنجازات ملموسة خلال السنوات المقبلة. ونتفق مع ما جاء في تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن الأهمية الحاسمة للدعم الدولي في نجاح الشراكة الجديدة، والذي لا بد من زيادته من خلال طائفة من الإجراءات في مقدمتها زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وتخفيف أعباء الديون، وتعظيم الاستفادة من قطاع التجارة. وإضافة إلى ذلك، فقد تناول التقرير أهمية استغلال الطاقات الأفريقية في مختلف القطاعات والذي يعتمد بدوره أيضا وبشكل كبير على تعاون المجتمع الدولي

مع البلدان الأفريقية في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوطينها.

إن تعزيز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا يستوجب انتهاج أفضل السبل لتحسين كفاءة المساعدات المقدمة لأفريقيا. ودعم الأولويات الأفريقية، كما يستوجب أيضا تعزيز قدرات الحكومات على إقامة روابط بين عناصر التنمية المستدامة وخطط مكافحة الفقر بحيث يتم الاستجابة للحاجات الرئيسية للبلدان الأفريقية.

وعلى الرغم من أهمية قرار مجموعة الثمانية بإلغاء ديون عدد من الدول الأكثر فقرا، إلا أننا نؤكد من جديد على أن إيجاد حل جاد لمشكلة الديون يتطلب تخفيض ديون البلدان النامية متوسطة الدخل بشكل حقيقي، وشطب ديون أقل البلدان نموا التي يقع عدد كبير منها في القارة الأفريقية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين السلام والتنمية فإن سورية تدعم جميع جهود إنهاء الصراعات في أفريقيا. وقد عملت سورية من خلال عضويتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على تأييد جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام في القارة الأفريقية، ودافعت بشكل أمين عن القضايا الأفريقية التي عرضت على المجلس في ذلك الوقت واضعة على الدوام حقوق الشعوب الأفريقية ومصالحها على رأس أولوياتها. كما شاركت بفعالية في عدد من بعثات مجلس الأمن التي هدفت إلى استكشاف المواقع المعرضة لاستئناف الصراع ووضع التوصيات للحفاظ على الاستقرار فيها.

وفي هذا المجال فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار الدائم في أفريقيا وزيادة الاتجاهات الإيجابية التي أشار إليها تقرير الأمين العام ذو الصلة. ونود أن نثني هنا على جهود الاتحاد الأفريقي وعزمه على تعزيز عملياته، والاضطلاع بدور ريادي في مجال حفظ السلام في أفريقيا.

كما نود أن نشير إلى تأييدنا لموقف المجموعة الأفريقية بشأن مفهوم الملكية الوطنية لما يمكن أن تتخذه الجمعية العامة في ما يتعلق بموضوع بناء السلام.

إن الحفاظ على الزخم الذي تولد في السنوات الأخيرة لإعطاء الأهمية للاحتياجات الخاصة في أفريقيا يتطلب منا جميعا بذل مزيد من الجهود في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة الرئيسية منها والفرعية، كما يتطلب منا الاستفادة من الأفكار والمبادرات المطروحة لدعم التنمية المستدامة والاهتمام بقطاع الصحة، والتي تذكر من ضمنها تلك المتعلقة بتوزيع شبكات مجانية للوقاية من الملاريا والجهود المبذولة لمكافحة وباء الإيدز وغيره من الأوبئة الخطيرة التي تهدد حياة الملايين في هذه القارة وفي العالم، وتؤثر بشكل خاص على البلدان النامية.

السيد كريسماس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): إنها ليست شراكة جديدة فحسب، وإنما أفريقيا جديدة، تلك التي نراها، خاصة حينما ننظر إلى الكتب التي تصدر الآن من أفريقيا. وأود أن ألقي الضوء هنا بصفة خاصة على كتاب رئيس جنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، أفريقيا: عرفي نفسك بوضوح. والذي يتكلم عن أفريقيا الجديدة التي نراها الآن.

وقبل أن أناقش الشراكة الخارجية التي تربط أفريقيا ببلدان أخرى، أود أن أركز على الشراكة الداخلية من أجل أفريقيا. وانطلاقا من تجربتنا في منطقة البحر الكاريبي، لدينا جامعة مشتركة لدول البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية. وفي اعتقادي، أنه قد بُذلت محاولة منذ بعض الوقت في أفريقيا للجمع بين جامعات ليسوتو وسوازيلاند وبوتسوانا معا. وربما وضعت هذه المبادرة جانبا. ونحن على استعداد لمشاركة تجاربنا في هذا المجال مع أفريقيا الجديدة الآخذة في الظهور ومع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي منطقتنا، لدينا نظام مشترك للامتحانات يشمل جميع المدارس في دول منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية تحت رعاية جامعة وست أنديز، ولذلك فإن الامتحانات التي نضعها في ترينيداد هي نفسها التي نضعها في جامايكا وسانت كيتس. ولدينا عملة مشتركة بين ثمانية بلدان من منطقة شرق البحر الكاريبي كانت تدعى جزر ويندورد وليوارد. نحاول الآن استخدام جواز سفر موحد للكاريبيين الناطقين بالانكليزية، ولدينا فريق مشترك للعبة الكريكيت.

ونحن مستعدون لتشاطر جميع هذه الأصول – وأنا لا أقول إن بوسع أفريقيا أن تحذو حذونا – كما أننا مستعدون لتشاطر خبرتنا في هذه المجالات مع أفريقيا الآخذة في الظهور. وأعتقد أنه متى ما كان البلد متماسكاً داخلياً وكانت له شراكات مناسبة داخل القارة، فإنه يستطيع أن يقيم بثقة شراكات مع بلدان أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غوسبودينوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بملاحظة شخصية. في كل مرة ألتقي فيها في مبنى الأمم المتحدة بزميل من أفريقيا، أرى سؤالاً صامتاً في عينيه يسألني ”هل أنت فاعل لقارتنا أفضل ما في وسعك؟“ يجب أن اعترف أن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة بالنسبة لنا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأنا متأكد أن زملاء كثيرين في هذه القاعة يشاطرونني نفس الشعور بأنه على الرغم من إحراز بعض التقدم مؤخراً، بوسعنا – وينبغي لنا – أن نقدم أكثر لأفريقيا.

قول هذا أسهل من فعله. ففي عام مثل هذا العام، حيث قتل على مدى الشهور العشرة الأخيرة مئات الآلاف من الناس وتضررت عشرات الملايين من مأساة تسونامي وأعاصير كاترينا وريتا وستان، والمناظر المروعة الآن بعد الزلزال الذي ضرب باكستان والهند، قد تغيب أفريقيا عن بال المرء. ومن الجائز أنها لم تعد تحتل الصفحات الأولى يومياً.

إلا أن أفريقيا تظل بالنسبة لنا ذات أولوية. و ٣٠ في المائة من النداءات العالمية التي وجهناها في عام ٢٠٠٥ كانت من أجل أفريقيا. ومن بين الـ ٦٠ مليون فرنك سويسري التي سعينا للحصول عليها، وجه ٨٨ في المائة منها للرعاية الصحية وإدارة الكوارث وبناء قدرة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المحلية في أفريقيا الأعضاء في اتحادنا. وفي العام الماضي، أثناء انعقاد المؤتمر الأفريقي السادس، في الجزائر، حددت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أربعة أهدافٍ رئيسية: زيادة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومبادرة الصحة ٢٠١٠ التي وضعتها جمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر الأفريقية؛ ومعالجة الأمن الغذائي؛ وبناء القدرة المحلية. وهذه محور جزء كبير من مناقشتنا اليوم، كما جرى تحليلها المستفيض في تقارير الأمين العام، التي نرحب بها. وقد شجعتنا آخر مبادرات مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي، لا سيما حكومة المملكة المتحدة، على البحث عن سُبل جديدة وإيجاد هذه السُبل لمساعدة الأفارقة على نحو أفضل.

ويسرنا أن نرى إيجاد ثقافة الوقاية وتحسين صحة المجتمع، بوصفهما شرطين مسبقين هامين للتنمية المستدامة أصبحا جزئين أساسيين من استراتيجية الأمم المتحدة في

المستقبل. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً هذا النهج. إلا أننا نعتقد أن أفريقيا يجب أن تقود تنميتها، وأن التزام البلدان المحتاجة أساسي لبحثنا المشترك عن النجاح في هذه القارة. وفي هذا السياق، نعتقد أن المجتمعات نفسها، وأضعفها في أفريقيا، يجب أن تشارك في خطط بلدانها الإنمائية، خصوصا ميداني الصحة العامة والاستعداد لمواجهة الكوارث.

وبالنظر اليوم إلى الوراء لإلقاء نظرة على التزامنا الجماعي الذي قطعناه في أواغادوغو في عام ١٩٩٩، يسرنا أن نخبر الجمعية العامة أننا تمكنا على مدى السنوات الخمس الماضية من إحداث تخفيض كبير في وفيات الأطفال في أفريقيا المتعلقة بمرض الحصبة نتيجة للشراكة لمكافحة الحصبة؛ وأننا أنجزنا هدف برنامج آبوجا لدحر الملاريا المتمثل في توفير الناموسيات المعالجة بمبيد حشرات يستمر مفعوله لمدة طويلة لطوغو في أسبوع واحد، عندما وزعت ٨٠٥ ٠٠٠ ناموسية على الناس المحتاجين إليها؛ وأن عدد البلدان الموبوءة بشلل الأطفال يتناقص باطراد، مع احتمال القضاء على شلل الأطفال، كما نأمل، في عام ٢٠٠٨.

انطلاقاً مما تعلمناه من الشراكة لمكافحة شلل الأطفال والشراكة لمكافحة الحصبة، تعد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من غانا وزامبيا وتوغو والنيجر – وبتمويل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومن حكومة كندا – لتوزيع ٢,٢٦ مليون ناموسية للوقاية من البعوض في النيجر في كانون الأول/ديسمبر. وهذا سيؤمن الحماية لكل طفل في النيجر دون سن الخامسة – أي ما مجموعه ٣,٥ ملايين طفل. قد يكون هذا الرقم متواضعاً، ولكنه مثال آخر على شراكتنا الممتازة مع أصدقائنا من أسرة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وقد أدى نداء مشترك يتعلق بشلل الأطفال والحصبة إلى زيادة القدرة وتحقيق نتائج جيدة. وأثناء السنوات الخمس الماضية، قدمت أكثر من ٣٠ جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المنتمية إلى اتحادنا في أفريقيا دعماً للتعبئة الاجتماعية في أيام التحصين الوطني ضد شلل الأطفال، وأنفقت كل جمعية وطنية نحو مليون فرنك سويسري سنوياً. ومكن نفس النداء أكثر من ٣٥ جمعية أفريقية عضوا في اتحادنا من دعم حملات الحصبة في بلدانها، والمشاركة في الشراكة الأفريقية لمبادرة الحصبة.

ويجري استثمار مزيد من الجهد، ومن الموارد البشرية والمالية أيضاً، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والحملات المضادة للوصم بالعار وتثقيف الأقران والرعاية في البيت والشراكات مع حاملي فيروس نقص المناعة البشرية أو المصابين بالإيدز ليست سوى جزء من الوظيفة التي يؤديها موظفونا ومتطوعونا.

إلا أننا نعرف أن علينا جميعاً أن نقدم أكثر من ذلك. فهذه المعركة لم تنته بعد. ويساورنا القلق لأن حالات الطوارئ الإنسانية المرتبطة بالكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، مثل انعدام الأمن الغذائي وحركة السكان والكوليرا، لا تزال تزعزع الاستقرار في غرب ووسط أفريقيا. ولا تتوفر الإرادة السياسية ولا الموارد اللازمة للتصدي لحالات الطوارئ هذه.

ومهما كانت كميات الأدوية وناموسيات البعوض التي نوزعها، فإننا نعرف أنها لن تكون كافية ما لم نستثمر في الناس وفي القدرة المحلية. وهذا هو أحد أسباب توسيعنا شبكات متطوعينا، لأنهم جزء من مجتمعاتنا المحلية. وإنشاء أفرقة تصدٍ إقليمية جزء من نفس المنطق، وسيؤدي هذا إلى تكامل الموظفين المحليين والمتطوعين في أفرقة التصدي الدولية. ويشارك المتطوعون وأضعف الناس في أنشطة التخطيط

والتنفيذ وتقييم الوقاية والطوارئ والصحة. فالمرضى والجياع أحياناً يعرفون أفضل من غيرهم نوع المساعدة التي يحتاجونها.

استفاد من شراكاتنا العالمية الطويلة الأجل في ميدان المياه/والتصحاح ٢,٥ مليون مستفيد. وبحلول عام ٢٠١٥، نخطط للوصول إلى خمسة ملايين شخص. وقد استفاد أكثر من ستة ملايين شخص من المساعدة في حالات الطوارئ أثناء السنوات العشر الماضية. وقام متطوعون بالجزء الأكبر من ذلك العمل.

وننظر أيضاً إلى هذه العملية بوصفها أكثر من مجرد إطعام الجياع ومعالجة المرضى. فالاستثمار في شعب أفريقيا خطوة أخرى نحو استئصال الفقر وبناء السلام والاستقرار. وكجزء من هذه الجهود، يعمل الآن الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مع كبار المسؤولين من ١٢ جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في الميدان مع زملائنا من الهلال الأحمر السوداني، محاولين إيجاد حلول لبعض أكثر التحديات الإنسانية إلحاحاً في السودان.

إننا نعرف جيداً أنه مهما كانت شبكتنا كبيرة فإننا لن نستطيع مساعدة أفريقيا ما لم نعمل مع الجهات الشريكة لنا، سواء كانت مؤسسات حكومية أو الأمم المتحدة. وقد توصلنا إلى اتفاق في آذار/مارس من هذا العام مع شركة Medecins sans Frontieres البلجيكية وبرنامج الغذاء العالمي لنساعد معاً حاملي فيروس نقص المناعة البشرية/المصابين بالإيدز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وستطبق صيغ تعاون مماثلة بين الاتحاد وثماني وكالات رئيسية من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب الأفريقي.

ختاماً، اسمح لي يا سيادة الرئيس أن أذكر بعض التحديات المحددة التي نواجهها. كثيراً ما نواجه صعوبة متزايدة في توظيف خبراء فنيين مؤهلين لنشرهم أثناء حالات الطوارئ في القارة، خصوصا الخبراء الناطقين بالفرنسية. ومع الزيادة الكبيرة في عدد الكوارث الطبيعية في جنوب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وفي سواحل الخليج في الولايات المتحدة، يجري سحب كثيرين من أفضل خبرائنا من أفريقيا.

وليس سرا، أنه على الرغم من الاتفاق الواسع النطاق على ضرورة أن تظل أفريقيا بؤرة الاهتمام والأولويات، فإن الموردين البشري والمالي يذهبان معا إلى أماكن أخرى. وبفضل الله، لم يحدث في أفريقيا الغربية ووسط أفريقيا سونامي أو زلازل، ولكن أعداد الناس الذين يعانون هناك ليست أقل من حيث إثارة المشاعر والانزعاج على نحو يدعو إلى القلق.

ويعيدني ذلك إلى النقطة التي بدأت منها وهي: التساؤل الصامت الذي يطل من أعين الزملاء الأفارقة. هل نبذل كل ما في وسعنا من أجل القارة؟ وعلى الرغم من بعض أوجه التحسن، فإن الإجابة تظل مختلطة.

وثمة مثل سائر أفريقي قديم يقول إن الغلام يصبح رجلا بعدما يقتل أسدا. فإذا تُرجم هذا المثل إلى واقع أفريقي قائم اليوم، سيبدو أن لدينا جميعا كثيرا من الأسود علينا أن نتعامل معها قبل الوصول إلى سن النضج وقبل أن يصبح مستقبل أفريقيا مطمئنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة بالبنود المعروضة على الجمعية. واستمعنا إلى جملة من المتكلمين في تلك المناقشة بلغ مجموعهم ٤٣ متكلما. ويستحيل بطبيعة الحال تلخيص المناقشات الثرية الشاملة التي استمعنا إليها. ولكن اسمحوا لي أن أسجل بعض النقاط الأساسية التي أعتقد أنها برزت من خلال هذه المناقشة الهامة.

أولا، في ما يتعلق بالملاريا، رحب المتكلمون ترحيبا شديدا بالتقدم الحقيقي الذي أحرز مؤخرا ولكن كان هناك اعتراف قوي مماثل بأن الحاجة تدعو إلى مضاعفة العمل للحيلولة دون وفاة أعداد غفيرة من الناس بلا مبرر في أفريقيا وخاصة من الأطفال.

ثانيا، ثمة اعتراف بأن آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدرن الرئوي وغيرهما من الأمراض المعدية تنذر بعكس مسار المكاسب التي تحققت من خلال التنمية. وهناك حاجة إلى نظام أقوى للصحة العامة للوقاية والعلاج والرعاية وإجراء الأبحاث، فضلا عن الموارد اللازمة للقيام بكل ذلك.

ثالثا، هناك اعتراف واسع النطاق بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد غيرت من طبيعة المناقشات المتعلقة بالتنمية وتسود الآن روح من الشراكة الحقيقية والملكية الأفريقية. فعلى سبيل المثال، يجري الاستشهاد بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مرارا بوصفها تصويرا للطريقة التي تتغير بها الأشياء في ذلك الصدد.

رابعا، أود أن أشيد إشادة خاصة بالتقدم الأفريقي في مجال السلم والأمن الذي نوه به كثير من المتكلمين – على سبيل المثال مجلس الأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والتقدم المحرز في اتجاه تحقيق نظام للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية. وإننا نرحب بالهدف الذي يسعى الاتحاد الأفريقي لتحقيقه وهو أفريقيا الخالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠. ويجدر بالجمعية أن تتذكر أن الأرقام المتعلقة بالصراع كانت تميل إلى الارتفاع في عام ١٩٩٨، ولكنها انخفضت الآن على ما أعتقد من ١٤ إلى ٣. وأرى أن هذا يمثل أيضا جانبا هاما لكيفية ارتقائنا إلى مستوى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولنتذكر أن المنظمات والترتيبات الإقليمية هي جزء من الميثاق. وفي اعتقادي أنها تصور ما يعنيه ذلك في مجال التطبيق.

خامسا، هناك دعوة واسعة النطاق إلى إنشاء لجنة بناء السلام، التي تجري بشأنها مشاورات ومفاوضات بالغة الأهمية. ولكن هناك أيضا رسالة قوية تنطلق من هذه القاعة بشأن أهمية إنشاء اللجنة على وجه السرعة.

وهناك زيادة محمودة في الاهتمام بأولويات أفريقيا، ولا سيما ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والاتحاد الدولي المعني بالبنية التحتية.

وقد لقيت الالتزامات الأخيرة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ترحيبا واسع النطاق، بما في ذلك الالتزام بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا والالتزام من جانب كبير من المانحين بالوصول إلى الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة. ورحب المتكلمون بالتقدم المحرز الذي تحقق في بداية هذا العام في باريس في ما يتعلق بفعالية المعونة وزيادة تدفقات التمويل من جانب المانحين كدعم للميزانية. وصدرت دعوات إلى القيام بمزيد من العمل لضمان أن تتسم منظومة المانحين، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، بحسن التنسيق.

وبالإضافة إلى ذلك، رحب المتكلمون بالالتزامات المتعلقة بالحكم وتدابير مكافحة الفساد وإيجاد مناخ مؤات للاستثمار من جانب الأفارقة.

ولكن كان هناك تركيز شديد على الحاجة إلى الحفاظ على قوة الدفع والإبقاء على الإحساس بما يتسم به عملنا من طابع ملح، فضلا عن التركيز على الحاجة إلى رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى والالتزامات الخاصة التي قطعت لأفريقيا. وإنني أرحب في هذا الصدد بالدور الذي يضطلع به منتدى الشراكة الأفريقية.

وفي ما يتعلق بالديون، رحب المتكلمون بالتقدم الذي أحرز هذا العام، ولا سيما بشأن مبادرة الدين لمجموعة الثمانية. ولكن كانت هناك نداءات أيضا للعمل بشأن موضوع الديون في جميع البلدان الأفريقية المثقلة بالديون.

وبالنسبة للتجارة، كان هناك دفع شديد في اتجاه أحداث اختراق في هونغ كونغ منذ بداية المناقشة وحتى نهايتها.

وبخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، ساد القلق لأن مجرد ٣ في المائة من هذه التدفقات تتجه نحو أفريقيا. وهناك إعراب عن الأمل والتصميم، في بعض الحالات، من أجل العمل لتغيير هذه الحالة.

وأخيرا، فقد استمعنا إلى كثير من الأمثلة الطيبة والعملية – على التعاون بين دول الجنوب كجزء مكمل ثمين للغاية للدعم الجاري من جانب المانحين. ومن ثم، تبذل جهود وطنية، وجهود إقليمية طيبة، ويقوم تعاون جيد بين دول الجنوب، ومن المأمول قيام تعاون طيب بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية.

وقد طرحت هذه الأمور كلها أثناء مناقشاتنا. وهناك حاجة إلى مواصلة رصد التقدم المحرز بخصوص هذه الموضوعات. وإنني واثق من أن اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيواصلان القيام بذلك الرصد.

وفي اعتقادي أن هذه المناقشة، إذ تأتي في أعقاب اجتماع القمة، فإنها تتسم بحسن التوقيت من حيث احتفاظها بقوة الدفع في ما يتعلق بالموضوعات الشديدة الأهمية، الخاصة بالتنمية، إلى جانب الموضوعات المتعلقة بالقارة الأفريقية والموضوعات المتعلقة بمكافحة آفة الملاريا والأمراض المعدية الأخرى.

وإنني أشكر الممثلين لأنهم جعلوا هذه المناقشة مناقشة هادفة ومفيدة. فلنعمل على المضي قدما بالرسالة التي تحملها أثناء عملنا المتواصل. وأشكر كذلك الأعضاء على مشاركتهم فيها.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرنا في البندين ٦٦ و ٤٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.